وزارة النقل

الرصـــــد الإعلامي

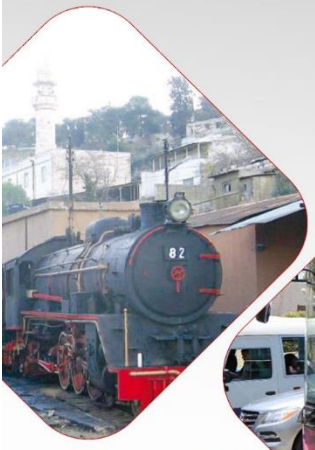

التاريخ

الاثنين 2026/1/26

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
1.القطامين يتابع إنجازات مشاريع النقل ضمن رؤية التحديث الاقتصادي	3	خبر صحفي
2.قرارات مجلس الوزراء	5+4	خبر صحفي
3.الموافقة على مذكرة تفاهم بين الأردن وتركيا وسوريا للتعاون في مجال النقل	6	خبر صحفي
4.المرحلة الثانية من المشروع العبدلي مرشحة لتحقيق أثر اقتصادي أوسع وأكثر عمقاً	8+7	خبر صحفي
5.قطار عمان-العقبة /د. يوسف منصور	10+9	خبر صحفي
6.بلدية المفرق تباشر بتركيب 11 كاميرا لمراقبة المخالفات البيئية	11	خبر صحفي
7.الأرصاد تتوقع عودة الأجواء الماطرة الأربعاء	12	خبر صحفي
8.ارتفاع تدريجي على الحرارة حتى الثلاثاء وانخفاض ملموس الأربعاء	13	خبر صحفي

القطامين يتابع إنجازات مشاريع النقل ضمن رؤية التحديث الاقتصادي

عمان 25 كانون الثاني (بترا)- تابع وزير النقل الدكتور نضال القطامين الأحد، مع مديري الهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة، آخر إنجازات المشاريع المدرجة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي خلال الفترة 2026-2029، ومتابعة سير مشاريع النقل في المحافظات.
واستمع الوزير خلال اللقاء إلى عرض شامل حول مشاريع برنامج رؤية التحديث الاقتصادي، ومستويات التقدم في تنفيذها.
كما قدم كل مدير عرضا تفصيليا حول المشاريع المدرجة ضمن نطاق اختصاصه، ونسب الإنجاز المحققة، وخطط العمل للفترات المقبلة.
ويتضمن قطاع النقل ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، مجموعة من المستهدفات التنموية والاقتصادية، من أبرزها الإسهام في توفير فرص عمل، من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية للنقل وتطوير خدمات النقل واللوجستيات في مختلف أنماط القطاع.
وجرى خلال البرنامج التنفيذي الأول للرؤية، إنجاز 16 مشروعا في قطاع النقل، و11 مشروعا قيد التنفيذ، ضمن أولويات تستهدف رفع كفاءة الشبكات وتحسين مستوى الخدمات وتعزيز جاهزية القطاع لمتطلبات النمو الاقتصادي.
ويتضمن قطاع النقل في البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي، 18 مشروعا تغطي قطاعات النقل السككي والبري والبحري والجوي، وتركز على تعزيز دور النقل في دعم النمو الاقتصادي، وتوفير خدمات نقل آمنة وكفؤة، ودعم التحول نحو النقل الأخضر، وتقليل الانبعاثات، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية للاستدامة.
وأكد القطامين خلال اللقاء ضرورة الالتزام بمتابعة مؤشرات الأداء ومستويات الإنجاز بشكل دوري، والعمل وفق خطط واضحة ومحددة، بما يضمن تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي في مواعيدها المقررة ووفق أعلى معايير الكفاءة والجودة، وبما يعزز دور قطاع النقل كرافعة أساسية للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.
وأشار إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب تعزيز التنسيق والتكامل بين الوزارة والهيئات والمؤسسات التابعة، وتسريع وتيرة العمل، والتعامل الفوري مع أي تحديات أو معيقات قد تؤثر على سير المشاريع، بما يحقق الأثر الاقتصادي والتنموي المستهدف لمشاريع النقل في مختلف أنماطه.
كما استمع الوزير إلى نسب الإنجاز الخاصة بمشاريع النقل في المحافظات، والتي تعنى بتحسين خدمات النقل وتطوير البنية التحتية داخلها، مؤكدا ضرورة تكثيف الجهود لإنجاز هذه المشاريع لما لها من أثر مباشر في تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين وتطوير منظومة النقل داخل المحافظات، والتي تأتي كجزء من الاهتمام الحكومي بتنفيذ زيارات ميدانية للمحافظات للوقوف على واقع الإنجاز وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.
وحضر اللقاء أمين عام وزارة النقل فارس أبو دية، ورئيس مجلس مفوضي هيئة الطيران المدني الكابتن ضيف الله الفرجات، ومدير عام الهيئة البحرية الأردنية الكابتن عمر الدباس، ومدير عام هيئة تنظيم النقل البري المهندس رياض الخرابشة، ومدير عام مؤسسة الخط الحديدي الحجازي المهندس زاهي خليل.

قرارات مجلس الوزراء

-الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون تنظيم العمل المهني لسنة 2026م.

عمَّان 25 كانون الثَّاني (بترا)- قرَّر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها الأحد، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسَّان، الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون تنظيم العمل المهني لسنة 2026م، وأحاله إلى ديوان التَّشريع والرَّأي للسَّير في إجراءات إقراره حسب الأصول.
ويُعنى مشروع القانون بتنظيم سوق العمل المهني والتِّقني والعاملين فيه، وذلك باشتراط الحصول على شهادة مزاولة ضمن ثلاثة محاور وهي: منح مزاولة مهنة لخريجي مؤسَّسات التَّدريب المهني بشكل عام، ويشمل ذلك خريجي مؤسَّسة التَّدريب المهني، والشركة الوطنيَّة للتَّشغيل والتَّدريب، وكلية التَّدريب المهني المتقدِّم وأي شركات خاصَّة تُعنى بالتَّدريب المهني، بحيث يُمنح خريجو هذه المؤسَّسات شهادة مزاولة مهنة قبل التحاقهم بسوق العمل.
أمَّا المحور الثَّاني الذي يتضمَّنه مشروع القانون فيُعنى بترخيص مزوّدي الخدمة والشَّركات والمؤسَّسات التي تقدِّم خدمات التَّدريب المهني والتِّقني، إذ يُشترط حصولها على ترخيص من وزارة العمل، فيما يرتبط المحور الثَّالث باعتماد برامج التَّدريب والمدرّبين الذي يقدِّمون هذه البرامج في المؤسَّسات المختلفة التي يجب أن تعتمدها الوزارة لغايات قبولها.
وبموجب مشروع القانون فإنَّ وزارة العمل ستقوم بترخيص مزوّدي التَّدريب المهني والتِّقني والإشراف عليهم وتنظيم أعمالهم وتقييم أدائهم وضبطه، إلى جانب الإشراف على تنفيذ برامج التدريب المهني والتِّقني، وتنظيم إجراءات الاختبارات المهنيَّة، وتنظيم مزاولات المهنة بهدف تهيئة بيئة عمل محفِّزة للعمل في المجالات المهنيَّة والتقنيَّة.
وسيتمّ كذلك إعداد معايير وشروط ترخيص مزوّدي التَّدريب المهني والتِّقني في القطاعين العام والخاص، وتسجيل مؤهَّلاتهم والجهات المعتمدة، وتصنيف المدرّبين المهنيين، إلى جانب إيجاد نافذة واحدة يتم من خلالها التنسيق مع الجهات المختصَّة لتحقيق شروط ترخيصه، والمتطلبات اللازمة لاجتياز اختبارات مزاولات المهنة.
ومن شأن مشروع القانون أن يسهم في تنظيم سوق العمل المهني من خلال تعزيز الرَّقابة والتَّفتيش على جميع المحال المهنيَّة للتأكُّد من التزامها بأحكام القانون والأنظمة الصادرة بموجبه.

-الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون هيئة الاعتماد وضمان الجودة لسنة 2026م.

على صعيد متَّصل، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون هيئة الاعتماد وضمان الجودة لسنة 2026م؛ وأحاله إلى ديوان التَّشريع والرَّأي للسَّير في إجراءات إقراره حسب الأصول.
ويتكامل مشروع القانون مع مشروع قانون تنظيم العمل المهني الذي يُعنى بمنح التراخيص لمزوّدي خدمات التَّدريب المهني ومزاولة المهنة لخريجي برامجه والاعتماديَّة للمدرِّبين، فيما يُعنى مشروع قانون هيئة الاعتماد وضمان الجودة بالاعتماد والرَّقابة على جودة هذه البرامج ومواءمتها مع متطلَّبات سوق العمل.
ويُعدُّ مشروع القانون خطوة مهمَّة في مسار تطوير منظومة التَّعليم والتَّدريب، والمواءمة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل؛ انسجاماً مع رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام، من خلال تعزيز دور هيئة الاعتماد وضمان الجودة لتسهم في رفع جودة التعليم بمختلف مستوياته، وتحسين كفاءة المخرجات التعليمية، وتعزيز تنافسية الخريجين محلياً وإقليمياً ودولياً.

ويهدف مشروع القانون إلى توحيد المرجعيَّة في إجراءات الاعتماد وضمان الجودة؛ وتكامل السياسات، ورفع كفاءة منظومة الرقابة والتقييم، بالإضافة إلى تحسين أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتعزيز قدرتها على الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة التعليم، وترتيب الجامعات الأردنية في التصنيفات العالمية، وزيادة تنافسية الخريجين في سوق العمل محليَّاً ودوليَّاً.
ويوسِّع مشروع القانون نطاق عمل الهيئة ليشمل اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العام بجميع أشكالها، بما في ذلك المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال، إلى جانب مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، وذلك ضمن مرجعية وطنية موحّدة تعزّز تكامل الأدوار وتوحيد إجراءات الاعتماد وضمان الجودة، إلى جانب تنظيم مسارات التعليم والتدريب، وتعزيز قابلية الانتقال بينها، ورفع موثوقية المؤهلات على المستويين المحلي والدولي.
ويمنح مشروع القانون الهيئة صلاحيات الاعتراف بالمؤسسات التعليمية غير الأردنية، بما في ذلك المدارس والجامعات، ومعادلة الشهادات والمؤهلات الصادرة عنها، وتصديق الوثائق والشهادات والمؤهلات داخل المملكة وخارجها، الأمر الذي يعزز الثقة بالمؤهلات الأردنية ويدعم الاعتراف بها دوليَّاً، من خلال تطبيق معايير جودة تضاهي أفضل الممارسات العالمية.
-الموافقة على قرار مجلس إدارة سلطة المياه المتضمن الموافقة على حفر وتأهيل وتشغيل آبار جديدة قائمة متفرقة بالشراكة مع القطاع الخاص على نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) لغايات تعزيز المصادر المائيَّة للمملكة.

وعلى صعيد تحسين الخدمات المقدَّمة للمواطنين، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على قرار مجلس إدارة سلطة المياه المتضمن السَّماح بحفر وتأهيل وتشغيل آبار جديدة قائمة متفرقة بالشَّراكة مع القطاع الخاص، وفقاً لنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية(BOT) ، وذلك بهدف توفير مصادر مائيَّة إضافيَّة إلى جانب المصادر القائمة، وتعزيز التزويد المائي.
وتبعاً للقرار، سيتمّ التَّنفيذ من خلال حزمتين، الأولى تتضمَّن 25 بئراً بطاقة إنتاجية تصل إلى 28 ألف متر مكعب يومياً (ما يعادل 10 ملايين متر مكعب سنويَّاً) والحزمة الثانية 26 بئراً بطاقة إنتاجية تصل إلى 22 ألف متر مكعب يومياً (ما يعادل 8 ملايين متر مكعب سنويَّاً).
وبموجب القرار، سيتولَّى المناقِص (الأقلّ سعراً) حفر هذه الآبار وتجهيزها وتشغيلها بالكامل على نفقته، وربطها على شبكة التزويد المائي، والالتزام بتطبيق معايير الجودة وفق المحدِّدات الواردة في الاتفاقيَّة والمواصفة الأردنية لمياه الشرب رقم (2015/286)، ووضع عدَّادات لاحتساب كميات المياه، والمحافظة على ديمومة إنتاجها لمدَّة خمس سنوات شاملاً مدة التنفيذ، وذلك اعتبارا من تاريخ أمر المباشرة بالعمل، على ان تؤول ملكية هذه الآبار لصالح سُلطة المياه.
-الموافقة على مذكَّرة تفاهم بين وزارة النَّقل، ووزارة النَّقل والبنية التحتيَّة في جمهوريَّة تركيا، ووزارة النَّقل في الجمهورية العربيَّة السوريَّة؛ للتعاون في مجال النَّقل.
وعلى صعيد التَّعاون الدَّولي، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على مذكَّرة تفاهم بين وزارة النَّقل، ووزارة النَّقل والبنية التحتيَّة في جمهوريَّة تركيا، ووزارة النَّقل في الجمهورية العربيَّة السوريَّة؛ للتعاون في مجال النَّقل.
وتهدف المذكَّرة إلى تعزيز التَّعاون والتَّرابط المشترك بين البلدان الثَّلاثة، وزيادة كفاءة واستدامة عمليَّات النَّقل عبر أراضيها، وتطوير البنية التحتيَّة للنقل فيما بينها؛ بما ينعكس إيجاباً على حركة نقل البضائع والأشخاص، إلى جانب تبادل الخبرات وتشجيع وتنسيق الاستثمارات في البنية التحتية.
ويشمل هذا التعاون، إلى جانب النَّقل البري والجوّي، جميع أنماط النقل الممكنة مستقبلاً، بما في ذلك السكك الحديدية وأنظمة الخدمات اللوجستية متعددة الوسائط.
وتهدف الاتفاقيَّة إلى توحيد المعايير والمواءمة التنظيمية، وتعزيز التحول الرقمي وأنظمة النقل الذكية، وبناء القدرات وتبادل المعرفة، وحوكمة ممرات النقل والتنسيق بشأنها، إلى جانب إشراك القطاع الخاص وتعزيز جذب الاستثمارات.
وسيتمّ تشكيل لجنة وزاريَّة مشتركة من الدُّول الثلاثة تضمُّ وزراء النقل والوزراء المعنيين؛ لتكون جهة تنسيقية رفيعة المستوى لتقديم التوجيه الاستراتيجي، وتعزيز الحوار، والإشراف على تنفيذ بنود مذكَّرة التفاهم.
-الموافقة على اتفاقيَّة تعاون ثنائي بين وزارة الشَّباب، ووزارة الشَّباب والرِّياضة في جمهوريَّة بلغاريا.
كما قرَّر المجلس الموافقة على اتفاقيَّة تعاون ثنائي بين وزارة الشَّباب، ووزارة الشَّباب والرِّياضة في جمهوريَّة بلغاريا؛ وذلك بهدف تبادل البرامج والخبرات والأنشطة المتعلِّقة بقطاع الشَّباب.

بترا

الموافقة على مذكرة تفاهم بين الأردن وتركيا وسوريا للتعاون في مجال النقل

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها الأحد، برئاسة رئيس الوزراء جعفر حسَّان على مذكرة تفاهم بين وزارة النقل الأردنية، ووزارة النقل والبنية التحتية في تركيا، ووزارة النقل في سوريا؛ للتعاون في مجال النقل.

وتهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون والترابط المشترك بين البلدان الثلاثة، وزيادة كفاءة واستدامة عمليات النقل عبر أراضيها، وتطوير البنية التحتيَّة للنقل فيما بينها؛ بما ينعكس إيجاباً على حركة نقل البضائع والأشخاص، إلى جانب تبادل الخبرات، وتشجيع وتنسيق الاستثمارات في البنية التحتية.

ويشمل هذا التعاون، إلى جانب النَّقل البري والجوّي، جميع أنماط النقل الممكنة مستقبلاً، بما في ذلك السكك الحديدية وأنظمة الخدمات اللوجستية متعددة الوسائط.

وتهدف الاتفاقيَّة إلى توحيد المعايير والمواءمة التنظيمية، وتعزيز التحول الرقمي وأنظمة النقل الذكية، وبناء القدرات وتبادل المعرفة، وحوكمة ممرات النقل والتنسيق بشأنها، إلى جانب إشراك القطاع الخاص، وتعزيز جذب الاستثمارات.

وسيتمّ تشكيل لجنة وزارية مشتركة من الدُّول الثلاثة تضم وزراء النقل والوزراء المعنيين؛ لتكون جهة تنسيقية رفيعة المستوى؛ لتقديم التوجيه الاستراتيجي، وتعزيز الحوار، والإشراف على تنفيذ بنود مذكرة التفاهم.

بترا الوكيل

المرحلة الثانية من المشروع العبدلي مرشحة لتحقيق أثر اقتصادي أوسع وأكثر عمقاً

الدستور -أكد الرئيس التنفيذي لمشروع العبدلي، المهندس عامر الطراونة، أن مشروع العبدلي بات يشكل أحد أبرز المشاريع الحضرية ذات البعد الاقتصادي في المملكة، وأنه يمثل ركيزة أساسية في إعادة تشكيل المشهد الاستثماري في العاصمة عمان، ضمن رؤية متكاملة تهدف إلى تحويلها إلى مدينة أعمال إقليمية قادرة على استقطاب الاستثمارات النوعية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأوضح الطراونة، أن المرحلة الثانية من مشروع العبدلي التي أطلقتها الشركة أخيرا، تمثل نقطة تحول مفصلية في مسار المشروع، حيث تنتقل به من كونه تجربة تطوير حضري ناجحة إلى نموذج اقتصادي متكامل لمدينة أعمال حديثة مبنية على أسس التخطيط الذكي والاستدامة والتنوع الوظيفي، بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الحضري المعاصر.

وأشار إلى أن المرحلة الثانية تستند إلى نجاحات المرحلة الأولى التي أعادت تعريف العلاقة بين الاستثمار والمدينة، وأسهمت في تحويل وسط عمان إلى بيئة أعمال جاذبة للشركات المحلية والإقليمية والعالمية، لافتا إلى أن هذه المرحلة أسهمت في خلق بيئة اقتصادية نشطة وفرت آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، خصوصا في قطاعات التكنولوجيا والخدمات المالية والخدمات المهنية وأسهمت في إعادة توطين رؤوس الأموال داخل المملكة.

وبين الطراونة أن المرحلة الثانية من المشروع مرشحة لتحقيق أثر اقتصادي أوسع وأكثر عمقا، في ظل توقعات باستقطاب استثمارات كبيرة، مدفوعة بتنوع المشاريع المخطط تنفيذها، ونضج البيئة الاستثمارية، وارتفاع الطلب على المساحات المكتبية المتخصصة والخدمات المتقدمة. وأضاف أن الأثر الاقتصادي لا يقاس فقط بحجم الاستثمارات المباشرة، بل يمتد ليشمل سلسلة القيمة الكاملة المرتبطة بالمشروع، بدءا من قطاع الإنشاءات، مرورا بالخدمات اللوجستية والتشغيلية، وصولا إلى الأنشطة طويلة الأمد في مجالات الإدارة والخدمات والتشغيل.

وأكد أن المشروع يسهم في خلق منظومة اقتصادية متكاملة داخل المدينة، تقوم على تفاعل مستمر بين قطاعات الأعمال والخدمات والسكن والترفيه، بما يعزز الإنتاجية ويزيد من كفاءة استخدام الموارد، ويحقق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الحضري في العاصمة.

وعلى صعيد التخطيط العمراني، قال الطراونة إن المرحلة الثانية جاءت نتيجة تقييم شامل لتجربة المرحلة الأولى، ودراسة سلوك المستخدمين واحتياجات المستثمرين والمستأجرين، ما أفضى إلى صياغة رؤية عمرانية أكثر تطورا، توازن بين الكثافة العمرانية ومتطلبات جودة الحياة.

وأشار إلى أن نحو 20 بالمئة من مساحة المشروع خصصت للمناطق الخضراء والحدائق العامة في خطوة تعكس التزام المشروع بمعايير الاستدامة البيئية وتعزز جاذبية الموقع كبيئة عمل وحياة متكاملة.

وأضاف إن المشروع لا يهدف إلى أن يكون منطقة أعمال تقليدية تنشط خلال ساعات العمل فقط، بل حيا حضريا نابضا بالحياة على مدار اليوم من خلال توفير مساحات عامة للفعاليات الثقافية والفنية ومناطق تنزه وتفاعل مجتمعي، بما يعزز البعد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع في آن واحد.

وفيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية المستهدفة، أشار الطراونة إلى أن المرحلة الثانية ستركز على استقطاب قطاعات أعمال متخصصة ذات قيمة مضافة عالية، بينها شركات التأمين والتحكيم والاستشارات والخدمات المهنية المتقدمة، إلى جانب تعزيز القطاع الطبي من خلال مشاريع مكملة لمستشفى العبدلي، بما يرسخ موقع المشروع كمركز متكامل للخدمات المتقدمة.

وأضاف، إن من أبرز المشاريع الاستراتيجية في المرحلة الثانية، إنشاء مركز مؤتمرات إقليمي بسعة تتجاوز 25 ألف شخص، مؤكدا أن هذا المشروع يشكل رافعة اقتصادية مهمة، لما له من دور في جذب المؤتمرات والمعارض الدولية وتحفيز قطاعات السياحة والفندقة والنقل والخدمات وتعزيز مكانة عمان على خريطة سياحة الأعمال والمؤتمرات في المنطقة.

وعلى مستوى البنية التحتية، أشار الى أن المشروع يعتمد أنموذجا متقدما للخدمات تحت الأرض، من خلال أنفاق مخصصة تتيح الوصول إلى شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات والصيانة دون التأثير على الأنشطة فوق الأرض، مبينا أن الكلفة التأسيسية لهذا النظام بلغت نحو 20 مليون دينار، إلا أنه يحقق كفاءة تشغيلية عالية ويقلل من التكاليف المستقبلية، ويعزز استدامة الأصول على المدى الطويل.

وبشأن الحركة المرورية، أكد أن الدراسات المتخصصة أظهرت أن الأثر المروري للمشروع ضمن حدود مقبولة ولا يتجاوز نسبا محدودة في أوقات الذروة، مبينا وجود خطط مستقبلية لتعزيز أنماط التنقل المستدام من خلال تشجيع الحركة غير الآلية وإنشاء جسر مشاة يربط العبدلي بمناطق حيوية مجاورة، إضافة إلى توفير عدد كبير من مواقف السيارات الموزعة بشكل مدروس.

عمرانيا، شدد الطراونة على التزام المشروع بالحفاظ على الهوية البصرية لمدينة عمان من خلال توزيع الأبراج العالية على أطراف المشروع والإبقاء على مبان منخفضة الارتفاع في قلبه، إلى جانب تطبيق معايير الأبنية الخضراء، بما يشمل كفاءة الطاقة وأنظمة التكييف المتقدمة وتوليد الطاقة، ما يعزز جاذبية المشروع للشركات العالمية الباحثة عن بيئات عمل مستدامة.

يشار الى أن مشروع العبدلي يمتد على مساحة تقارب 1500 دونم، منها نحو 1200 دونم قابلة للتطوير بمساحات بنائية تقدر بنحو 1.2 مليون متر مربع، تضم مزيجا متوازنا من المكاتب والفنادق والمراكز التجارية والمرافق الترفيهية، بما يعكس فلسفة التنوع الوظيفي التي يقوم عليها المشروع.

وأكد الطراونة وجود اهتمام ملموس من صناديق سيادية وجهات استثمارية إقليمية ودولية، موضحا أن بعض المباحثات الاستثمارية جرى تأجيل حسمها إلى حين استكمال أعمال البنية التحتية بهدف بناء شراكات قائمة على معطيات واقعية وأسس اقتصادية متينة.(بترا)

الدستور

قطار عمان-العقبة /د. يوسف منصور

اعلنت وزارة الاستثمار مؤخراً على موقعها الإلكتروني أنها ستطرح مشروع خط قطار سريع يربط بين عمان والعقبة كفرصة استثمارية. لا شك في أن هذا المشروع سيكون له أثر كبير تنموي وشامل، خاصة إذا كان القطار للركاب والبضائع، حيث سيغيّر الاقتصاد عبر أربع قنوات رئيسية: الزمن وكلفة النقل، السياحة (الداخلية بالأساس)، سوق العمل والدخل، واللوجستيات والتجارة. وسيعتمد الأثر الحقيقي على زمن الرحلة والتعرفة وكون القطار عالي السرعة أو متوسط السرعة.

بالنسبة للأثر على السياحة الداخلية والأجنبية إلى العقبة فمن المحتمل أن تقفز السياحة الداخلية بسرعة. الرحلة براً في الوقت الحالي تقارب أربع ساعات على الطريق الصحراوي، فان صار الوصول خلال 1.5–2.5 ساعة مع جدول رحلات منتظم، سيصبح الوصول ألى العقبة سهلاً فتزداد رحلات نهاية الأسبوع من عمّان، وترتفع نسب الإشغال في الفنادق، وتتوسّع سياحة المؤتمرات والفعاليات.

أما بالنسبة للسياحة الأجنبية فسيكون الأثر أقل من السياحة المحلية ولكنه سيكون ملحوظاً عندما يُدمج استخدام القطار مع حزمة سياحية خالية من التعقيد كانتقال السائح بتذكرة وسلسلة متصلة واحدة من مطار عمّان الى القطار، الى العقبة، ووادي رم والبترا.

سيرتفع الدخل في العقبة من خلال إيجاد وظائف مباشرة في التشغيل والصيانة، ووظائف غير مباشرة في الفنادق والمطاعم والأنشطة البحرية، وارتفاع الطلب بشكل عام على الخدمات. كما سترتفع الإيرادات للغرف الفندقية عندما تزيد فترة الإقامة وليس فقط عدد الزوار.

ستكون الاستفادة في عمّان عبر شركات السفر، ومنظمي الرحلات، وسلاسل الإمداد، ومكاتب الشركات التي تدير نشاطها في العقبة. وقد يحدث تحويل بعض الإنفاق الترفيهي من عمّان الى العقبة، وسيعتمد ذلك على حجم السياحة الأجنبية التي يجذبها القطار.

سيزيد القطار من قاعدة الزبائن ويقلل الاعتماد على السيارة، ويوفر وسيلة نقل مريحة جدا للوصول الى العقبة ويحسن إمكانية الوصول اليها مع تقليل كلفة الوقت مما سيؤدي الى ارتفاع قيمة المشاريع السياحية والعقارية الكبرى في العقبة مثل أيلا وتالا باي ومرسى زايد وغيرها.

إذا كان القطار للركاب فقط يصبح تنفيذه أصعب مالياً. ولكن ستتحسن الجدوى كثيراً إذا صُمّم المشروع بطريقة ملائمة (شحن وحاويات وركاب) وسيكون العائد الاقتصادي أكبر منه على النشاط الاقتصادي الكلي واللوجستيات في الأردن مرتفعا جداً. خاصةً إن تم ربط العقبة بمراكز لوجستية وموانئ جافة معا للأخذ بعين الاعتبار دراسات وخطط السكك الوطنية في الأردن والتي عادةً ما تضع محور العقبة–عمّان–الزرقاء كعمود فقري.

صحيح أن المشروع سيكون مكلفا ولكن يمكن تمويله من خلال منح امتياز مشروع شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وانشاء شركة خاصة أو شركة تحالف تبني وتشغّل المشروع مقابل إيرادات التذاكر، والشحن (عقود طويلة الأجل مع كبار الشاحنين تولد دخلا نقديا

ثابتا)، والتطوير العقاري حول محطات القطار (تطويرات عقارية، ورسوم عوائد تنظيم، وشراكات أراض)، كما يمكن الحصول على تمويل ميسر مناخي من صناديق ومؤسسات دولية، وسندات خضراء إذا أعلن استخدام المشروع لتقليل انبعاثات النقل وتخفيف الشاحنات.

ولتقليل الكلفة على المواطنين عملياً دون دعم مفتوح يمكن استخدام تسعير متدرج وتقديم خصومات للمقيمين والطلبة ممولة جزئياً من فائض الشحن أو عوائد التطوير، أو تسعير ديناميكي كما تفعل شركات الطيران.

ماذا عن أصحاب الشاحنات؟ حسب التجارب التاريخية في الكثير من الدول سيعترض جزء من أصحاب الشاحنات إذا شعروا أن القطار سيسحب منهم نقل الحاويات بين العقبة وعمّان، فنقل الحاويات لمسافات طويلة (العقبة الى عمّان وبالعكس) هو الجزء الأكثر قابلية للتحول إلى سكة الحديد.

تتخذ إجراءات في معظم الدول، كإشراك نقابة او جمعية النقل مبكراً في تصميم النموذج التجاري، وعدم تسعير الشحن على القطار بطريقة إغراقية تُقصي النقل البري بالكامل؛ فيصبح الهدف أن يكون القطار للحاويات الثقيلة والمسافات الطويلة، بينما تستخدم الشاحنات للتوزيع والمرونة كنقل الحاوية من/إلى المحطة اللوجستية للمستودع او المصنع مما يخلق طلباً كبيراً على الشاحنات بدل أن يلغيها، وأن تكون شركات النقل جزءاً من سلسلة التوريد للقطار، وإحداث تحول نوعي من رحلات طويلة منخفضة الهامش إلى توزيع إقليمي عالي الدوران.

طالبت بهذا المشروع مراراً وتكراراً منذ أن كنت أستاذاً للاقتصاد في جامعة مؤتة عام 1994. بالنسبة لي هو حلم يتحقق.

الراي

بلدية المفرق تباشر بتركيب 11 كاميرا لمراقبة المخالفات البيئية

المفرق 25 كانون الثاني (بترا)- باشرت بلدية المفرق الكبرى، الأحد، بتركيب 11 كاميرا متخصصة لرصد ومراقبة المخالفات البيئية على المركبات والآليات التابعة لها.

وقالت البلدية في بيان الأحد، إن هذا الإجراء يأتي ضمن البرنامج التنفيذي لاستراتيجية النظافة الهادفة إلى الحد من ظاهرة الإلقاء العشوائي للنفايات، وتعزيز السلوك البيئي والمسؤولية المجتمعية وانسجامًا مع توجهات وزارتي الإدارة المحلية والبيئة وفي إطار تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي بما يرسّخ ويعزز كفاءة الرقابة والمتابعة.

وبينت أن الكاميرات ستوثق أي مخالفات بيئية قد تصدر عن الآليات التابعة لها بما يضمن تطبيق التعليمات والأنظمة النافذة بعدالة وشفافية، ويسهم في تعزيز ثقافة الالتزام والانضباط والحفاظ على بيئة نظيفة.

بترا المملكة

الأرصاد تتوقع عودة الأجواء الماطرة الأربعاء

عمون - قالت إدارة الأرصاد الجوية، إن المملكة تشهد خلال الأيام الأربعة المقبلة تقلبات جوية واضحة، تبدأ بارتفاع مؤقت على درجات الحرارة يومي الاثنين والثلاثاء، حيث تكون أعلى من معدلاتها العامة، مع أجواء باردة نسبياً في أغلب المناطق ومائلة للدفء في الأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح جنوبية إلى جنوبية غربية معتدلة تنشط أحياناً وتثير الغبار خاصة في مناطق البادية.

وبحسب التوقعات، يطرأ انخفاض ملموس على درجات الحرارة يوم الأربعاء، مع أجواء باردة في مختلف المناطق، وتكاثر للغيوم وهطول زخات من المطر في شمال المملكة تمتد مساءً إلى المناطق الوسطى وأجزاء من الشمالية الشرقية، قد تكون مصحوبة بالرعد أحياناً، مع رياح غربية نشطة تثير الغبار وتؤدي إلى تدني مدى الرؤية الأفقية.

وتستمر الأجواء باردة يوم الخميس، مع طقس غائم جزئياً وفرصة في ساعات الصباح لهطول أمطار خفيفة ومتفرقة في شمال ووسط المملكة، فيما تسود أجواء شديدة البرودة ليلاً خاصة فوق المرتفعات الجبلية.

ودعت إدارة الأرصاد الجوية المواطنين إلى توخي الحيطة والحذر من تشكل الضباب وتدني مدى الرؤية الأفقية، والانتباه لاحتمال الانزلاق على الطرقات التي تشهد هطولات مطرية يوم الاربعاء ، إضافة إلى خطر تشكل الصقيع في ساعات الصباح الباكر من يوم الاثنين فوق مرتفعات الشراة العالية.

عمون

ارتفاع تدريجي على الحرارة حتى الثلاثاء وانخفاض ملموس الأربعاء

عمّان 26 كانون الثاني (بترا) – ترتفع درجات الحرارة قليلًا اليوم الاثنين، لتسجل أعلى من معدلاتها العامة لمثل هذا الوقت من السنة بنحو (4–5) درجات مئوية، ويكون الطقس باردًا نسبيًا في أغلب المناطق، ومائلًا للدفء في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور غيوم على ارتفاعات عالية، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة تنشط أحيانًا.

وتحذر إدارة الأرصاد الجوية في تقريرها من احتمال تشكّل الصقيع خلال ساعات الصباح الباكر فوق مرتفعات الشراة العالية، ومن تدني مدى الرؤية الأفقية أحيانًا بسبب الغبار، خاصة في مناطق البادية.

ويكون الطقس يوم الثلاثاء باردًا نسبيًا في أغلب المناطق، ومائلًا للدفء في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات متوسطة وعالية، وتكون الرياح جنوبية غربية معتدلة السرعة.

وتنخفض درجات الحرارة يوم الأربعاء بشكل ملموس، ويكون الطقس باردًا في أغلب المناطق، مع ظهور الغيوم على ارتفاعات مختلفة، وتهطل، بإذن الله تعالى، خلال ساعات الظهيرة زخات من المطر في شمال المملكة، تمتد مع ساعات المساء إلى المناطق الوسطى وأجزاء من المناطق الشمالية الشرقية، وقد يصحبها الرعد في أجزاء من شمال وشرق المملكة. ويتوقع لاحقًا أن تشهد أجزاء من المناطق الجنوبية الغربية أمطارًا خفيفة ومتفرقة ولفترة قصيرة، وتكون الرياح غربية نشطة السرعة، مثيرة للغبار، خاصة في مناطق البادية، ما يؤدي إلى تدني مدى الرؤية الأفقية.

ويكون الطقس يوم الخميس باردًا وغائمًا جزئيًا في أغلب المناطق، ولطيف الحرارة في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع بقاء الفرصة خلال ساعات الصباح لهطول أمطار خفيفة ومتفرقة في أجزاء من شمال ووسط المملكة، وتكون الرياح جنوبية غربية معتدلة السرعة.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمّان اليوم بين 18 و7 درجات مئوية، وفي غرب عمّان 16 و5، وفي المرتفعات الشمالية 15 و6، وفي مرتفعات الشراة 14 و3، وفي مناطق البادية 19 و4، وفي مناطق السهول 18 و6، وفي الأغوار الشمالية 21 و9، وفي الأغوار الجنوبية 24 و13، وفي البحر الميت 23 و12، وفي خليج العقبة 25 و14 درجة مئوية.

بترا